





# نم تفطيط استراتيمي التحديات والمقومات والتوجهات المستقبلية لتجمع ٧ بلدات في قضاء صور







يتوجه برنامج UN-HABITAT بالشكر من جميع الأشخاص الذين ساهموا وشاركوا في إعطاء المعلومات وإبداء الآراء التي ساعدت على إعداد وإنجاز هذا التقرير. ونخص بالذكر رئيس إتحاد بلديات صور السيد عبدالمحسن الحسيني وجهاز موظفيه، إضافة إلى رؤساء بلديات القليلة، طيرحرفا، زبقين، جبال البطم، يارين، شيحين والجبين.

كما نتوجه بالشكر من مخاتير هذه البلدات والمتطوعين المحليين وموظفي البلديات المذكورة، المتعاقدين منهم أو ضمن الملاك، وغيرهم من أفراد المجتمعات المحلية والذين كانت لمساهمتهم دوراً فاعلاً في إنجاز هذا التقرير.

نود أيضاً أن ننوه بالجهود الكبيرة والمتابعة الحثيثة التي قام بهم الدكتور ناصر ياسين، المُكلَف من قبل برنامج UN-HABITAT من أجل إعداد وإنجاز هذا التقرير.



تندرج هذه الدراسة في سياق مشروع برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (UN-HABITAT) الرامي الى تطوير قدرات البلديات في الجنوب اللبناني من أجل الشروع في اجراء تخطيط تنموي استراتيجي. باشر برنامج UN-HABITAT نشاطه في جنوب لبنان عام ٢٠٠٧ نتيجة حرب تموز ٢٠٠٦ وذلك من خلال مشروع تفعيل اعادة الاعمار والذي يركز على بناء قدرات البلديات واتحادات البلديات.

لقد صمّم المشروع من أجل الاستجابة إلى احتياجات إعادة الاعمار الملحّة والتي تطال السلطات المحلية كما العائلات المتضررة. تتلخّص هذه الاحتياجات فيما يلي:

- غياب الأطر المنظمة لإعادة الإعمار؛
- غياب القوانين التي تنظم تخطيط المدن؛
- التوثيق غير الدقيق للمبانى والوحدات السكنية؛
- الافتقار الى الوعى المجتمعي الكامل فيما يتعلُّق بكيفية إدارة عملية إعادة الاعمار.

ينفذ المشروع، والذي يهدف إلى الاستجابة السريعة لإعادة الاعمار في جنوب لبنان على أسس التنمية المستدامة، في كل من أقضية صور وبنت جبيل ومرجعيون من خلال ثلاث اتحادات اللبلديات، حيث يستهدف ٢١ بلدة متضررة من العدوان وكما يهدف الى «تعزيز قدرات السلطات المحلية واتحادات البلديات من أجل القيام بالتخطيط، ومتابعة ومراقبة تصميم وأعمال بناء المنازل المدّمرة كلياً في تلك البلدات». «إضافة إلى تعزيز دور اللبديات كي تقوم بتنسيق عملية التخطيط العمراني في البلدات المستهدفة».

تهدف هذه الدراسة الى تحديد الاهداف التنموية الاستراتيجية واتجاهاتها لعدد من البلدات في قضاء صور. وقد تم هذا عن طريق إجراء تحليلات للواقع المحلي، اضافةً إلى استشارات مع أصحاب القرار ذوي العلاقة في تلك البلدات. وتقدم هذه الدراسة إطاراً عملياً لأخذ خطوات مستقبلية في هذا الاتجاه من أجل تحقيق تنمية مستدامة ومتوازنة في هذه البلدات. وبالتالي فهي تشكّل أداة لأصحاب القرار على المستويين المحلي والوطني بالإضافة إلى مؤسسات التنمية من أجل البناء عليها في مرحلة إعداد برامجهم وسياساتهم الوطنية والمحلية. واعتمدت هذه الدراسة على أسلوب المشاركة بشكل كامل منذ بدايتها وحتى نهايتها، فتم استشارة رؤساء البلديات وممثلين عن اتحاد بلديات صور إضافة إلى ممثلين عن المجتمع المحلى.

## معتويات التقرير

	ملخص تتفيدي
-0	١. الخلفية، الأهداف والمنهجية
٠٦	٢. تحليل الواقع
ΙE	٣. تحليل نقاط القوة ونقاط الضعف والفرص والمخاطر
IV	٤. تحليل مصادر القوة
19	ه. الخطوات المستقبيلة: نحو خطة تنموية استراتيجية لمنطقة صور
	الجداول
٠٧	جدول ١: البلدات المشمولة في الدراسة
IV	جدول ٢: عناصر المقومات المحلية
19	جدول ٣: تحليل المقومات المحلية
비	جدول ٤: الآفاق المستقبلية
	الرسومات
-0	رسم بياني ١: كيفية تحقيق استراتيجية تنموية
٠٦	رسم بياني ٢: إطار عمل الدراسة
٠٨	رسم بياني ٣: مقارنة اجمالي السكان المسجلين مع المقيمن بشكل
	دائم في بلدات صور
٠٨	رسم بياني ٤: نسبة السكان المقيمين على المسجلين
٠٩	رسم بياني ٥: نمط البناء: مقارنة الابنية السكنية وغير السكنية
l-	رسم بياني ٦: نسبة رخص التبغ بين عوائل البلدة
II	رسم بياني ٧: استخدام الاراضي
ΙΉ	رسم بياني ٨: نفقات البلايات
19	رسم بياني ٩: تحليل المقومات المحلية
μш	ملخص عن المشروع
	ستی یں میسروع
40	الخرائط



## ملفص تنضيذي

تهدف الدراسة الى تحديد الاهداف التنموية الاستراتيجية واتجاهاتها لسبع بلدات في قضاء صور. وقد تم هذا عن طريق إجراء تحليلات للواقع المحلي ودراسة للعناصر التي تشكل المقومات المتوفرة في المجتمع المحلي. وتقدم هذه الدراسة إطاراً عملياً لأخذ خطوات مستقبلية في اتجاه تحقيق تنمية مستدامة ومتوازنة في هذه البلدات. وبالتالي فهي تشكّل أداة لأصحاب القرار على المستويين المحلي والوطني بالإضافة إلى وكالات التنمية من أجل البناء عليها في مرحلة إعداد البرامج والسياسات الوطنية والمحلية.

يظهر التقرير ضعفاً في نوعين من مقومات المجتمع المحلى بالرغم من كونها أساسية وهي: الكفاءات البشرية والحيز المؤسساتي. إن الكفاءات البشرية المتعلمة والمقيمة بشكل دائم شبه معدومة في المنطقة خصوصاً في البلدات التي كانت محتلة سابقاً. ويعود هذا بالأساس إلى الهجرة والتهجير بحيث تنتقل الكفاءات الشبابية إلى المدن الرئيسية في لبنان أو تهاجر إلى الخارج. إن غياب الفرص الإقتصادية تدفع الشباب إلى الهجرة خارج بلادهم. بالإضافة إلى ذلك، يشكل غياب الأطر المؤسساتية الحكومية وغير الحكومية التي تشجّع على الاستثمار وعلى تحفيز الاقتصاد المحلى احدى نقاط الضعف الاساسية في البلدات السبع. فقلما نرى تعاونيات فعّالة، غرف تجارية، مؤسسات تجارية أو هيئات تنموية محلية ناشطة. تقدم الدراسة عدداً من الاقتراحات وتركز على تحسين مستوى ونوعية الخدمات الإجتماعية والتعليمية والصحية في المنطقة التي من شأنها أن تساهم بتزويد البلدات بشكل خاص والمنطقة بشكل عام بالكفاءات

البشرية المطلوبة للتنمية بالإضافة إلى تحسين مستوى المعيشة في البلدات مما يساهم في اجتذاب وابقاء الموارد البشرية وخاصة الشابة منها. كما تقترح الدراسة مقاربة ضعف الحيّز المؤسساتي عبر العمل على إنشاء التعاونيات والجمعيات المحلية وغرف التجارة حيث ممكن ان تسهل عملية تسويق الانتاج المحلي وفي الوقت نفسه تقوم بتشجيع الراغبين في إنشاء أعمال تجارية جديدة خاصة لدى فئة الشباب. في هذا السياق، من الضروري تنمية وتطوير قدرات السلطات البلدية وتعزيز مواردها المالية والبشرية لزيادة فعاليتها في مجال التنمية في البلدات. وعلى السلطات البلدية أن تكون مهيّئة من أجل لعب دور فاعل في اجتذاب الاستثمارات في البلدات المعنية.

#### ا.الفلغية. الأهداف والمنهبية

لقد أصبح التخطيط الاستراتيجي محورياً لتحقيق نجاح عمل الشركات الخاصة والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية. ومن الضروري أن تتمتع الخطط الاستراتيجية بأهداف واضحة قابلة للقياس والتقييم مع تحديد الميزانية الضرورية لتحقيق هذه الخطط.

بالإضافة إلى ذلك، تقوم الخطط الاستراتيجية على تقييم نقاط الضعف ونقاط القوة بشكل شامل، وذلك بهدف البناء على المقومات المتوفرة لتحديد توجّهات واضحة للمستقبل.

يمثّل هذا التقرير حجر الأساس لاستراتيجية تنموية متكاملة للبلدات في قضاء صور، فيدرس التحدّيات التي تواجه التنمية المستدامة ويحلّل نقاط القوة ونقاط الضعف على مستوى سبع بلدات ضمن اتحاد بلديات صور.

تهدف الدراسة الى تحديد الاهداف التنموية الاستراتيجية واتجاهاتها لعدد من البلدات في قضاء صور (راجع الرسم البياني رقم ١). وقد تم هذا عن طريق إجراء تحليلات للواقع المحلي، اضافةً إلى استشارات مع أصحاب القرار ذوي العلاقة في تلك البلدات. وتقدم هذه الدراسة إطاراً عملياً لأخذ خطوات مستقبلية

في هذا الاتجاه من أجل تحقيق تنمية مستدامة ومتوازنة في هذه البلدات. وبالتالي فهي تشكّل أداة لأصحاب القرار على المستويين المحلي والوطني بالإضافة إلى مؤسسات التنمية من أجل البناء عليها في مرحلة إعداد البرامج والسياسات الوطنية والمحلية. واعتمدت هذه الدراسة على أسلوب المشاركة بشكل كامل منذ بدايتها وحتى نهايتها، فتمّ استشارة رؤساء البلديات وممثلين عن اتحاد بلديات صور إضافة إلى ممثلين عن المجتمع المحلى.

#### الرسم البياني رقم (١)

#### كيفية تحقيق استراتيجية التنمية

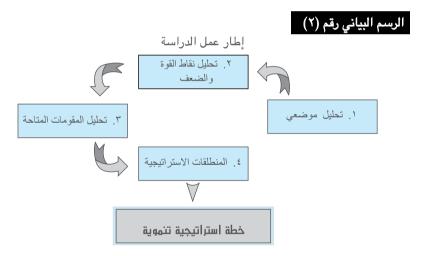


وقد استخدمت الدراسة أساليب متعددة في سعيها لتحقيق أهدافها، واعتمدت بشكل أساسي على المعلومات النوعية والكمية التي تم جمعها خلال فترة ١٢ شهراً من البلدات المستهدفة. كما أعدّت استمارة تم تعبئتها من قبل رؤساء البلديات في كل بلدة، وقد احتوت على معلومات تتعلق بالموقع الجغرافي و تطور السكان (الحجم والهجرة) و عدد السكانو النشاط الإقتصادي والخدمات الصحية و الإجتماعية والتعليمية بالإضافة إلى البنية التحتية و الارتباط المكانى مع البلدات والبلدات الأخرى و استخدام الاراضى

والحكم البلدي. وقد استخدمت الدراسة أيضاً بيانات ثانوية من مصادر أخرى متنوعة، معظمها من مديرية الشؤون الجغرافية التابعة لمؤسسة الجيش اللبناني وإدارة الإحصاء المركزي. كما استندت الدراسة إلى المقابلات شبه المختصة مع القادة المحليين وتم التشاور مع أصحاب القرار من خلال ورشة عمل أجريت على مدار يومين اضافة الى الزيارات والمشاهدات الميدانية. يبدأ التقرير بتحليل واقع البلدات، ثم ينتقل إلى إجراء تحليل لنقاط الفيعة والفرص والتهويدات مع التركن على محاور

يبدأ التقرير بتحليل واقع البلدات، ثم ينتقل إلى إجراء تحليل لنقاط القوة ونقاط الضعف والفرص والتهديدات مع التركيز على محاور عديدة وأبرزها: الاقتصاد المحلي والرعاية الصحية والخدمات الاجتماعية والتعليمية والعمل البلدى والبنية التحتية والخدمات

الأساسية بالإضافة إلى نشاط المجتمع المحلي. ويستمر التقرير بتحليل مقوّمات هذه البلدات ويخلص إلى وضع الاتجاهات الاستراتيجية المقترح اتباعها لتحقيق استراتيجية تنموية في المنطقة. لا يهدف التقرير إلى اقتراح خطة استراتيجية متكاملة للتنمية ولكنه يضع العناصر الضرورية للشروع في هذه الاستراتيجية.



#### لا. تمليل الواقع

يغطي التقرير سبع بلدات في قضاء صور (انظر جدول ١) كانت قد تضررت جميعها بشكل كبير خلال الحرب الاسرائيلية على لبنان عام ٢٠٠٦. وتمثّل هذه البلدات نسبة صغيرة من مجموع الـ٦٤ بلدة التي تشكّل قضاء صور. ويقدر مجموع عدد السكان المسجلين في هذه البلدات بـ ١٩,٦٨٠، فيما مجموع عدد سكانها القاطنين يقدّر بحوالي ١٣,٠٠٠. وقد تم اختيار هذه البلدات من قبل مشروع برنامج UN-HABITAT بناءً على المعابير التالية:

- إنها دمّرت بشكل كبير في حرب تموز ٢٠٠٦.
- لم تتلقى تمويلا لإعادة الاعمار من قبل الدول المانحة.

<b>جدول رقم (١):</b> البلدات المشمولة في الدراسة			
– طیر حرفا	– الجبين	– القليلة	
	– شیحی <i>ن</i> '	– جبال البطم	
	– ياري <i>ن</i>	– زیقین	

يركز التحليل في هذا القسم على الأوضاع العامة في هذه البلدات السبع، ويطبّق مقاربة تجمع البلدات المجاورة بعضها البعض على أساس: التشابه الجغرافي، عدد السكان، تكوين السكان، العوامل الاجتماعية – الاقتصادية. ويصنّف التحليل البلدات إلى ثلاث تجمعات جغرافية:

التجمع الأول ويتضمن بلدات يارين وشيحين والجبين وطيرحرفا. وتنطبق خصائص هذا التجمع على البلدات المجاورة كمروحين وشمع والضهيرة وإلى حدّ ما على كل البلدات المحتلة سابقاً في قضاء صور. وتتشارك هذه البلدات في عدد من الخصائص المتشابهة التي نتجت عن ٢٠ سنة من الاحتلال الاسرائيلي، وتهجير للسكان. فعدد السكان في هذه البلدات منخفض مع وجود نسبة مرتفعة من الهجرة (الرسم البياني رقم ٣ و٤). ويقدر مجموع عدد سكان البلدات الأربع مجتمعة بحوالي ٤,٠٠٠ نسمة، أي

> ما يقارب ٢٪ من سكان قضاء صور. بالإضافة إلى ذلك، تتمع هذه البلدات بخصائص متشابهة، فلديها نشاط اقتصادي محلى محدود يعتمد بشكل أساسى على الزراعة البعلية، كما تفتقر إلى مؤسسات مجتمع مدنى فاعلة.

اما التجمع الثاني فيتكوّن من بلدتي زبقين وجبال البطم، وتقع هاتان البلدتان في إطار ما كان يسمى سابقاً بـ «الخط الأخضر»، أي بمحاذاة المناطق المحتلة من قضاء صور، وتنطبق خصائص هذا التجمع على بلدتي صدّيقين والشعيتية. وقد عانت هذه البلدات من تداعيات الاحتلال ولكن تأثرها بالتهجير السكاني كان محدودا نسبيا. ولدى هذه البلدات نشاط إقتصادى محدود، حيث تعتمد بشكل كبير على الزراعة والتجارة والخدمات المحلية.

أما التجمع الثالث فهو يتكون من بلدة القليلة، وهي بلدة محورية تقع ضمن المنطقة الساحلية ما بين مدينة صور والحدود الدولية مع المناطق الفلسطينية المحتلة، ولديها عدد السكان الأكبر (٥,٣٠٠) بين البلدات السبع التي تمّت دراستها في هذا التقرير.

#### الوضع السكانى

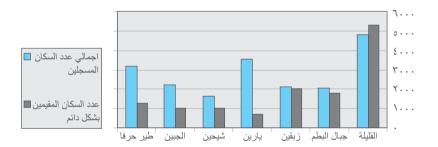
يختلف عدد السكان في البلدات السبع مع وجود نمط متميز في كل من التجمعات الثلاثة. التجمع الأول والذي يتضمن البلدات التي كانت محتلة سابقاً، لديه عدد قليل من السكان بمعدل ١٠٠٠ مقيم لكل بلدة (راجع الرسم البياني رقم ٣) ولدى هذه المجموعة من البلدات نسبة عالية من الهجرة والتهجير، فإذا ما تم مقارنة نسبة السكان المقيمين بنسبة السطين نجد أنها تتراوح ما بين ٢٠٪ في يارين و ٢١٪ في شيحين (راجع الرسم البياني ٣ و٤).

التجمع الثاني والذي يتضمن بلدتي جبال البطم، وزبقين – وإلى حد ما البلدات المحيطة بهما، يشمل عدد أكبر من السكان بمعدّل ١,٩٠٠ نسمة لكل بلدةً. وبالرغم من أنّ هذا التجمع يقع على حدود المنطقة التي كانت محتلّة سابقاً من جنوب لبنان، فإنّ معدّل الهجرة والتهجير منخفضاً مقارنة مع البلدات التي كانت محتلّة سابقاً (راجع الرسم البياني ٣ و٤).

أما التجمع الثالث الذي يتألف من بلدة القليلة والبلدات المجاورة فلديه أعلى عدد من السكان، (عدد سكان القليلة ٣٠٠٠,٥) حيث تجتنب القليلة سكاناً من البلدات المجاورة، فيتفوّق عدد السكان المسجلين (راجع الرسم البياني ٣ و٤).

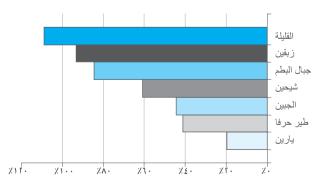
#### الرسم البياني رقم (٣)

#### مقارنة اجمالي السكان المسجلين مع المقيمين بشكل دائم في بلدات صور



#### الرسم البياني رقم (٤)

#### نسبة السكان المقيمين على المسجلين



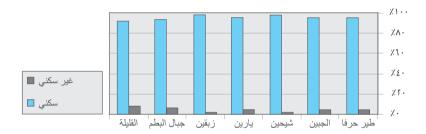


#### نمط البناء

تتميّز أغلبية البلدات السبع (وإلى حد ما البلدات المجاورة لها) بطبيعتها السكنية (راجع الرسم البياني رقم ٥). فإن ٩٦٪ (كمعدّل عام) من الأبنية هي سكنية مع فارق بسيط جداً فيما بين البلدات. إنّ النسبة الأعلى للمباني غير السكنية قد سجلت في القليلة بحيث شكلت ما يعادل ٨٪ من إجمالي الأبنية في البلدة، ويعود السبب في ذلك إلى وجود مدارس خاصة وحكومية بالإضافة إلى مرافق عامة (مثال الدفاع المدني ومركز الشرطة). إنّ نمط البناء السائد في البلدات السبع هو على شكل طابق واحد أو طابقين (نسبة ٩٠-٥٥٪)، مع وجود عدد قليل من المنازل ذات الثلاثة طوابق.

#### الرسم البياني رقم (٥)

#### نمط البناء: مقارنة الأبنية السكنية و غير السكنية



#### الإقتصاد المحلي

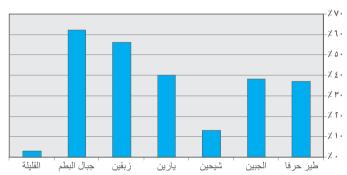
يرتكز الإقتصاد المحلي في البلدات السبع (والبلدات المحيطة بها) على الزراعة بشكل أساسي بالإضافة إلى عدد محدود من الصناعات والتجارة الصغيرة التي تلبّي حاجات المجتمع المحلي. وتتباين قليلاً أنواع المحاصيل المزروعة ما بين البلدات ولكن طابعها الأكبر يبقى تقليدياً.

المزروعة ما بين البلدات ولكن طابعها الأكبر يبقى تقليدياً. وتعد زراعة التبغ من الزراعات الأساسية لمعظم البلدات باستثناء القليلة، ويشكّل التبغ المنتج الرئيسي للبلدات الواقعة على الحدود مع المناطق التي كانت محتلة سابقا وفي معظم البلدات التي كانت محتلة سابقا (راجع الرسم البياني رقم ٦). وبالرغم من أن الدخل السنوي الذي يئتي من زراعة التبع ليس مرتفعاً ويعادل بين ١٠٠٠٠ - ١٠٢٠ دولاراً أميركياً لكل رخصة، يقضي المزارعون وقتاً وجهداً طويلين في جنى المحاصيل.

إن قلة الموارد المائية وغياب أنظمة الري في معظم البلدات تقيد المزارعين باعتماد الزراعات البعلية. وحدها القليلة وإلى حد ما زبقين ممكن أن يصنفا ضمن البلدات التي تزرع أنواع متعددة من المحاصيل. القليلة لديها العدد الأقل في رل والموز. أما زبقين فتتمتع بتنوع في المحاصيل مثل الخضار والحبوب.

#### الرسم البياني رقم (٦)

نسبة رخص التبغ بين عوائل البلدة



#### الخدمات الصحية والتعليمية

تعد الخدمات التعليمية والصحية الموجودة في البلدات السبع مقبولة. فلدى السكان قدرة الحصول على الخدمات التعليمية للمستويات كافة وللمستوى الابتدائي بشكل خاص. في بعض البلدات، أدى العدد المتدني للطلاب إلى إغلاق المدارس ونقل بعض الطلاب إلى المدارس المجاورة. أما المدارس الثانوية فهي موجودة في عدد من البلدات في المنطقة مثل القليلة وعلما الشعب وقانا. أما مؤسسات التعليم المهني والعالي فهي موجودة في مدينة صور.

أما الخدمات الصحية الأولية فهي تقدم إمّا من خلال المراكز الصحية أو من خلال المستوصفات البلدية أو غير الحكومية كما من خلال العيادات النقّالة. وفي الحالات التي تستدعي علاجاً طبياً متقدّما، يلجأ السكان الى المستشفيات الخاصة والعيادات التي تقع في مدينة صور (أنظر الخارطة ١، صفحة ٢٥).

#### استخدام الأرضي والتوسع العمراني

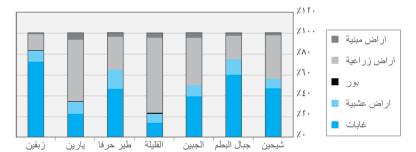
تتمتّع البلدات السبع بغطاء أخضر شاسع حيث لا تزال نسبة المناطق المبنية متدنية نسبياً وذلك مقارنةً مع نسبة المساحة الكلية للبلدات (أنظر إلى الرسم البياني رقم ٧). يشكل

الغطاء الأخضر من أبرز مقومات البلدات مما يستوجب حمايته (سيناقش هذا الموضوع في مرحلة أخرى من التقرير). من الجدير بالذكر أن تلك المناطق قد شهدت مؤخراً (في عام ٢٠٠٠ ما بعد التحرير وخصوصاً بعد حرب تموز ٢٠٠٦) زيادة نسبة البناء والتي أتت في بعض الأحيان على حساب الأراضى الحرجية والزراعية.

تشهد جميع البلدات توسّعاً عمرانياً يركّز على أطراف الطرقات الرئيسية التي تصل البلدات ببعضها البعض (أنظر الخارطة ٢٣، صفحة ٢٦-٢٧)، بالإضافة إلى ذلك فإن شق الطرق الزراعية من قبل مؤسسات التنمية سهّل التوسع العمراني في المناطق التي كانت زراعية وحرجية في السابق. إن غياب التنظيم المدني والخطط التي تحدّد وجهة استعمال الأراضي أو التدخّل الجزئي من قبل الوزارت والبلديات من أجل فرض سياسات استخدام الأراضي قد تهدّد أو هدّدت القطاع الزراعي وكذلك الأراضي الحرجية والغطاء الأخضر.

#### الرسم البياني رقم (٧)

#### استخدام الأراضي



#### البنية التحتية

تتمتع معظم البلدات السبع بمستوى مقبول من خدمات البنى التحتية. فهناك شبكة طرقات تربط البلدات فيما بينها وتربطها مع البلدات والمدن الرئيسية. أما نوعية الطرق فهي أيضا مقبولة مع تباين بسيط بين بلدة وأخرى. وجميع البلدات متصلة بخطوط

الكهرباء والهاتف (الخط الأرضي والخليوي)، كما تتصل جميع المنازل في البلدات السبع بشبكة المياه التي تزوّد إما من خلال الآبار والخزانات أو من خلال شبكة مياه لبنان الجنوبي وتعتمد معظم البلدات على هذه المصادر المائية. ومن الجدير ذكره أن شبكات التيار الكهربائي والمياه وخطوط الهاتف هي حديثة نسبياً حيث تم انشاؤها بعد عام ٢٠٠٠. وقد استفادت البلدات بشكل كبير من مشاريع إعادة الإعمار من أجل تحسين مستوى بعض الخدمات الموجودة أصلاً (مثل شق وتعبيد الطرق وإنشاء خزانات المياه).

#### الوضع البيئى

في ظل غياب خطة متكاملة للتخلص بطريقة مناسبة بيئياً من النفايات الصلبة ومياه الصرف الصحي، تشكّل هاتان المشكلتان من أبرز المشاكل البيئية التي تعاني منها هذه البلدات. وتتعامل معظم البلديات مع مشكلة النفايات بطريقة بدائية وعشوائية بحيث فتتخلص منها عبر تجميعها ورميها في المناطق النائية الواقعة بين البلدات. مما يؤدي الى تلوث للتربة والهواء لأنه وفي معظم الأحيان تُحرق هذه النفايات في المكبات بطريقة عشوائية (أنظر الخارطة ٤، صفحة ٢٨). أما مياه الصرف الصحي فهي تعالج بشكل فردي من خلال إنشاء الجور الصحية ذات القعر المفتوح. وهذا ما يسبب مشاكل بيئية وصحية خاصةً أن المياه الآسنة تؤدي إلى تلوّث التربة والمياه الجوفية. إن تدني عدد السكان الحالي يحصر في المدى المنظور البيئي لهاتين المشكلتين البيئيتين.

#### السلطات البلدية والعمل البلدى

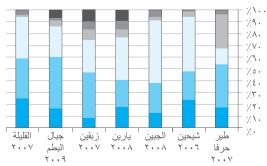
إن السلطات البلدية في البلدات السبع المذكورة هي الهيئات المسؤولة عن التخطيط لمبادرات التنمية بالإضافة إلى تزويد السكان بالخدمات الأساسية اليومية. وهي إلى حد ما الهيئات الأكثر فعالية في مجال التنمية المحلية في البلدات. ولكن مثل وضع معظم البلديات، فهي تفتقر إلى الموارد المالية والكفاءات البشرية اللازمة. وقد يعود السبب في ذلك إلى حداثة عهد هذه البلديات، فباستثناء يارين والتي أسست عام ١٩٦٣، أنشئت البلديات الست الباقية وانتخبت مجالسها البلدية العام ٢٠٠٤.

تنتسب البلديات السبع إلى إتحاد بلديات صور، ويتضمن ٥٨ بلدية من قضاء صور. وقد بادر الإتحاد الى العمل على تحديد حاجات ومتطلبات بلدات قضاء صور، ولكنّه يبقى حتى الآن غير قادر على تلبية كافة الاحتياجات بسبب حجمه الكبير وشحّ المصادر المالية والكفاءات البشرية.

#### الرسم البياني رقم (٨)

#### نفقات البلديات





تواجه البلديات تحديين أساسيين:

#### اولا: نقص التمويل

تعاني البلديات من نقص في التمويل بحيث تتراوح ميزانيتها السنوية ما بين ٥٠٠ – ٥٠ ألف دولار أميركي، وهي تعتمد بشكل كبير على الموارد التي توزع عليها عبر «الصندوق البلدى المستقل».

يؤمن الصندوق البلدي المستقل بين ٤٠ و ١٠٪ من واردات البلديات والتي يذهب قسطاً كبيراً منها لتغطية تكاليف الصيانة وشراء المعدات وجمع النفايات بالإضافة إلى مشاريع البنى التحتية (أنظر الرسم البياني رقم ٨).

#### ثانياً: ضعف الكفاءات البشرية

إن التحدي الثاني الذي تواجهه البلديات هو نقص العناصر البشرية، بحيث تمتلك البلديات عدداً قليلاً من الكوادر التي تتمتع بالكفاءات والخبرة. لذلك تقوم بعض البلديات بتوظيف شخص واحد أو شخصين (إما شرطي أو سكرتير). أما بلدية القليلة، فهي البلدية الوحيدة التي وظفت جاب للضرائب إلى جانب شرطي وسكرتير. يشكّل هذا النقص في الكوادر البشرية عبئاً أساسياً على رئيس البلدية وعلى أعضاء المجلس البلدي الذين يحاولون ملء هذا الفراغ، مما ينعكس سلباً على مستوى الخدمات المقدمة من قبل البلديات.

#### ارتباط البلدات

تشكل مدينة صور المركز المديني المحوري في المنطقة. تاريخياً عُرفت صور بأهميتها كميناء يصل الجنوب اللبناني مع مدن البحر الأبيض المتوسط خصوصًا مصر وفلسطين؛ ولا يزال هذا الميناء فاعلاً خصوصاً في مجالي التجارة واستيراد السيارات. فمدينة صور هي بمثابة العاصمة الإقليمية لكل البلدات المحيطة بها حيث تحتوى على كل المؤسسات الحكومية. هي أيضاً المدينة التجارية الرئيسية في المنطقة وتحتوى على الفروع الرئيسية للمصارف، فرع للبنك المركزي، مكتب للخدمات البريدية إضافة إلى مكتب إقليمي للصندوق الوطني الاجتماعي. وتوجد في صور أيضا أكبر المراكز التعليمية بما فيها فروع لثلاث جامعات خاصة (الجامعة الإسلامية و AUCE و CNAM). بالإضافة إلى كل ما ذكر تضمّ مدينة صور مراكز الرعاية الصحية الرئيسية، مثل المستشفى اللبناني - الإيطالي الخاص، مستشفى جبل عامل الخاص، مستشفى حيرام الخاص ومستشفى البص الحكومي. بالتالي فإن كل البلدات هي فعلياً متصلة بمدينة صور بشكل كبير، وهي تعتمد عليها للحصول على الخدمات كافة مثل المعاملات المصرفية والإدارية والصحية والتعليمية.... الخ. إنّ وجود شبكة واسعة نسبياً من الطرق ما بين البلدات والمدينة يساعد في سهولة التواصل بين هذه البلدات ومدينة صور (أنظر الخارطة ١، صفحة ٢٥).

# س. تمليل نقاط القوة ونقاط الضعف والغرص والمفاطر

يستند هذا الأسلوب التحليلي إلى تقييم نقاط القوة ونقاط الضعف والفرص والمخاطر لمشروع معين أو مؤسسة أو منظمة ما. وقد أجري هذا التحليل على مستوى البلدات السبع عبر دراسة وتحليل ما يلي من عناصر: الإقتصاد المحلي – الخدمات الصحية والاجتماعية والتعليمية – الحكم البلدي والإدارة المحلية – شبكة البنى التحتية والخدمات الأساسية بالإضافة إلى نشاط المجتمع المدنى.

	مساعد	عائق
داظي	نقاط القوة	نقاط الضعف
خارجي	الفرص	المخاطر

	لإقتصاد المحلي	
نقاط الضعف	نقاط القوة	
- نظام ري غير منطوّر - خدمات زراعية محدودة - ضعف الاهتمام بالقطاع السياحي - هجرة الشباب	الزراعة - غنى الموارد الطبيعية - أرض زراعية خصبة السياحة والخدمات - سهولة في الوصول للبلدات - تنوّع الموارد الطبيعية والثقافية	داخلي
المخاطر	الفرص	
- لا يوجد حماية للزراعة و لا يوجد سيطرة على سياسة التوسع العمر اني - الوضع الأمني غير المستقرّ	- الترويج للمنطقة سياحياً	خارجي

الخدمات الصحية، والتعليمية والاجتماعية			
نقاط الضعف	نقاط القوة		
- عدد محدود من هيئات ومؤسسات التعليم العالي - تواضع خدمات الرعاية الصحية والخدمات التعليمية ومحدودية التخصص في مجال خدمات الرعاية الطبية خصوصاً تلك الموجّهة للمسنين	- وجود مدارس حكومية وخاصة - توفر الخدمات الصحية الأساسية، مراكز الرعاية الطبية والعيادات المتنقّلة	داخلي	
المخاطر	الفرص		
	- عدد من المبادرات من خلال وزارتي الصحة والشؤون الاجتماعية خاصةً	خارجي	

البنى التحتية والخدمات الأساسية			
نقاط الضعف	نقاط القوة		
- صيانة البنى التحتية ضعيفة	- معظم الطرقات معبّدة		
- سياسة الحفاظ على الخدمات لا تمارس	- شبكة طرق جيدة تصل البلدات ببعضها		
	<ul> <li>التيار الكهربائي يغطي كل البلدات</li> </ul>	داخلي	
	- شبكة المياه والأبار موجودة في كل		
	البلدات		
	- شبكة الهاتف متوفرة في كل البلدات		
المخاطر	الفرص		
<ul> <li>قلّة الموارد المالية المتوفرة لدي البلديات</li> </ul>	- حضور فعال للمؤسسات التنموية		
والوزارات المعنية للقيام بصيانة خدمات البني التحتية	و الجهات المانحة خاصةً بعد حرب عام ٢٠٠٦	خارجي	
- تراجع في نوعية الخدمات والبنية التحتية			

الوصادر الطبيعية			
نقاط الضعف	نقاط القوة		
- محدودية اهتمام البلدية بحماية الموارد الطبيعية	- نسبة الغطاء النباتي كبير - وجود شاطيء البحر	داخلي	
المخاطر	الفرص		
- عدم وجود سيطرة على التوسع العمراني - توسع عمراني على حساب الأراضي الزراعية - عدم اعتبار النشاط العمراني و شق الطرق الزراعية كجزء من خطة شاملة هدفها حماية المصادر الطبيعية والحفاظ	- حضور فعال لعناصر التنمية والجهات المانحة خاصة بعد حرب عام ٢٠٠٦	خارجي	

العمل البلدي			
نقاط الضعف	نقاط القوة		
ـ قدرات ضعيفة للسلطات البلدية	ـ بلديات فاعلة		
ـ كفاءات بشرية محدودة	- وجود اتحادات البلديات		
- عائدات وميز انية محدودة الاعتماد على العائدات المالية التي يتم تحويلها من الحكومة المركزية		داخلي	
- البيروقراطية والمحسوبيات			
المخاطر	الفرص		
- تأخير مستمر في تحويل العائدات المالية من قِبل الحكومة المركزية	- اهتمام كبير في البلديات كجهة أساسي في عملية التنمية	خارجي	
	- الكثير من المشاريع لبناء قدرات البلديات		

المجتمع المدني والنشاط المجتمعي			
نقاط الضعف	نقاط القوة		
- منظمات أهلية غير فاعلة في معظم البلدات	- منظمات شبايبة وكشفية فاعلة في معظم البلدات	داخلي	
المخاطر	الفرص		
- الهجرة المستمرة للشباب	ـ اهتمام بتنمية الفئة الشبابية	خارجي	

#### ٤. تمليل مقومات المجتمع المملي

مقومات المجتمع المحلي هي مجموعة من الموارد وعناصر القوة التي تساهم في قدرة المجتمع على العيش في البلدة أو في منطقة ما. تساهم عملية تحليل مقومات البلدة في تحديد الإمكانيات المتوفرة لدى مجتمع محدد. يحلّل هذا القسم خمسة أنواع من المقومات (أنظر الجدول ٢). إنّ هذه الأنواع ليست كلّ الأنواع الممكن تحليلها ولكنها في هذه الحالة تعتبر من العناصر الأساسية التي يمكن أن تساهم في تحقيق التنمية في هذه المنطقة. المقومات الخمسة هذه تشير إلى إمكانيات المجتمعات (توفرها أو عدم توفرها) وقد تعتمد على بعضها البعض إلى حد كبير وهي:

- ١- الثروة الطبيعية
- ٢ الموقع وسبهولة الوصول الده
  - ٣- خدمات البنى التحتية
    - ٤- الكفاءة البشرية
    - ٥- الحيز المؤسساتي

وقد أجري التحليل النوعي في هذا القسم عبر دراسة مجموعة من المؤشرات لكل نوع من أنواع المقومات، (أنظر الجدول ٢). وقد رتبت هذه المقومات من 1-0 بحيث يشكّل رقم (١) مؤشر منخفض جداً -00 مؤشر مرتفع.

#### الجدول ٢: عناصر المقومات المحلية

الموارد الطبيعية: غنى الموارد الطبيعية

الموقع وسنهولة الوصول اليه : التواصل والموقع الجغرافي

الكفاءات البشرية: وجود كوادر منفتحة، متدربة وكفوءة بالإضافة إلى وجود نشاط إقتصادي

الحيز المؤسساتي: هيكلية الحكومة، الشبكات الثقافية والاجتماعية التي تشجّع أو تثبت العيش وتحفز الاستثمار مثل التعاونيات وغرف التجارة

البني التحتية: وجود خدمات بني تحتية مستدامة (شوارع، خطوط هاتف، ماء وكهرباء)

تظهر عملية تحليل المقومات مدى التباين ما بين الانواع الخمس (أنظر الجدول ٣). تتمتع البلدات السبع قيد الدراسة وإلى حد ما المنطقة الجنوبية من قضاء صور بنسبة عالية من الثروة الطبيعية. بحيث تشكل الأراضي الزراعية والغابات والأراضي العشبية ٧,٧٧٠٪ من مجموع مساحة الأراضي. وإن نسبة المناطق التي تم البناء عليها لا تزال منخفضة بحيث لا تصل إلى ٢٠٠٪ من مجموع مساحة الأراضي. تتمتع هذه الأراضي بمساحات خضراء شاسعة وخلابه ان تتخذ شكل تلال ممتدة من شواطئ البحر. وفي حين تشكّل الثروة الطبيعية والبيئية ميزة أساسية من مميزات هذه البلدات، لكن لا يوجد محاولات جدية إما لحمايتها أو لتطويرها بطرق مستدامة.

إضافةً إلى ذلك، يعتبر الموقع الجغرافي من أهم المقومات بحيث تتمتع هذه البلدات والمنطقة الجنوبية بأكملها بموقع استراتيجي جيد حيث تقع على البحر الأبيض المتوسط. إن المنطقة متصلة ببعضها من ناحية ومع البلدات والمدن الأخرى الموجودة في لبنان من ناحية أخرى. إن الطريق الساحلي الدولي السريع يصل المسافر من مدينة صور الى مدينة بيروت في رحلة لا تستغرق أكثر من ساعة. بالإضافة إلى ذلك، فأن ميناء صور الذي يعمل فقط في مجال شحن السيارات، يستطيع بسهولة أن يصل المنطقة مع مرافىء مدن أخرى تقع على البحر الأبيض المتوسط.

أما خدمات البنى التحتية مثل شبكات الطرق، خطوط الهاتف، الكهرباء والمياه... الخ، وهي أيضاً تعتبر من مقومات المنطقة، فهي متوفرة ومستواها مقبول بشكل عام. ولكن ما يفتقر إليه في هذا المجال هو صيانة هذه الخدمات والحفاظ عليها. فنادراً ما يكون لدى السلطات المعنية، سواء كانت حكومية أو مركزية، خطة شاملة لصيانة هذه الخدمات وتحسين نوعيتها وحمايتها من اجل تلبية حاجات المواطنين.

من جهة اخرى ، هناك نوعان إضافيان من المقومات التي تبقى ضعيفة بالرغم من كونها أساسية وهي: الكفاءات البشرية والحيز المؤسساتي. إن الكفاءات البشرية المتعلمة والمقيمة بشكل دائم شبه معدومة في المنطقة خصوصاً في البلدات التي كانت محتلة سابقاً. ويعود هذا بالأساس إلى الهجرة والتهجير بحيث تنتقل الكفاءات الشبابية إلى المدن الرئيسية في لبنان أو تهاجر إلى الخارج. إن غياب الفرص الإقتصادية تدفع الشباب إلى الهجرة خارج بلادهم. بالإضافة إلى ذلك، فإن غياب الأطر المؤسساتية الحكومية وغير الحكومية التي تشجّع

على الاستثمار وعلى تحفيز الاقتصاد المحلي يشكل احدى نقاط الضعف. فقلّما نرى تعاونيات فعّالة، غرف تجارية، مؤسسات تجارية أوهيئات تنموية محلية ناشطة.

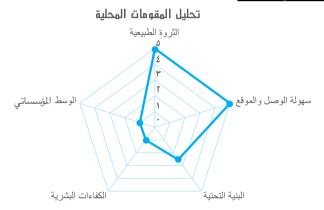
	جدول٣: تحليل المقومات المحلية			
امكانية البناء على المقومات الموجودة	المؤشرات	التقييم الكمي	العناصر	
امكانية عالية	- نسبة الاراضي المبنية للاراضي المزروعة والخضراء منخفضة جداً. - الشاطئ البحري في وضع بيئي جيد	مر تفعة	الموارد الطبيعية	
	- تواصل جيد ما بين البلدات و البلدات الكبرى – شبكة طرق متطورة - موقع استراتيجي على حوض البحر الأبيض المنوسط	مر تفعة	الموقع وسهولة الوصول اليه	
- امكانية جذب كفاءات وكوادر بشرية كانت قد هاجرت من البلدات - امكانية جذب رجال أعمال يتحدّرون من هذه البلدات	- نقص في عدد الشباب المتعلمين كنتيجة للهجرة - الافتقار إلى مؤسسات التعليم العالي والمهنيات المتخصصة	ضعيفة	الكفاءات البشرية	
- امكانية وجود دور فعال في اتحاد البلديات - امكانية تعزيز دور البلديات في عملية التنمية الاقتصادية المحلية	- سلطات بلدية ضعيفة - افتقار إلى مؤسسات التنمية و الأعمال التجارية - تعاونيات غير موجودة أو غير فعالة - غياب الغرف التجارية	ضعيف	الحيز المؤسساتي	
- امكانية متوسطة حيث الصيانة تحدث بشكل متقطّع	- وجود شبكات طرقات و هاتف ومياه وكهرباء	متوسط	البنى التحتية	

# الفطوات المستقبيلة؛ نمو فطة تنموية استراتيمية لمنطقة صور

تبنى الخطط التنموية الاستراتيجية على المقومات المتوفرة في كل منطقة، كون هذه المقومات مهمة وحيوية لتحقيق التنمية. يظهر الرسم البياني رقم ٩ أن المنطقة تفتقر إلى نوعين من المقومات (أو امكانية وجودهم)؛ وهما: الحيز المؤسساتي والكفاءات البشرية. بالرغم من ان خدمات البنى التحتية مقبولة بشكل عام، غير انها معرّضة للتدهور.

أما المقومات الأخرى والجيدة نسبياً فهي: الموقع الجغرافي وسهولة الوصول إليه والثروة الطبيعية. بالتالي فإن الاتجاهات المستقبلية لخطة التنمية يجب أن تقوم بمعالجة المقومات ذات المؤشر المرتفع.

#### الرسم البياني رقم (٩)



استناداً إلى ما توصّل إليه التحليل لغاية الآن، وبناءً على الاستشارات التي أجريت مع رؤساء البلديات وممثلي المجالس البلدية للبلدات السبع، فإن أيّة خطة تنموية يجب ان تعتمد على القضايا التالية كأولويات عمل لهذه البلدات:

- تعزيز التنمية الاقتصادية: من خلال الاستثمار الدائم في الثروة الطبيعية وخصوصاً القطاع الزراعي.
  - تحسين مستوى ونوعية الخدمات الاجتماعية والتعليمية والصحية كجزء من خطة شاملة للتنمية البشرية.
    - تطوير الحيز المؤسساتي مع التركيز على تطوير قدرات البلديات.
      - استثمار موقع المنطقة وسهولة تواصلها مع المدن الأخرى.
    - التأكد من إجراء عملية الصيانة المستمرة لخدمات البني التحتية.

جدولE: الأفاقء المستقبلية			
الاستدامة	اجتماعياً	اقتصادياً	
تعزيز دور البلديات في عملية تنظيم الأراضي وحماية البيئة		تحديث القطاع الزراعي من خلال إدخال محاصيل جديدة والتعريف بطرق زراعية حديثة	الثروة الطبيعية
التعريف بإجراءات تنظيم الأراضي وحماية شاطئ البحر		تطوير الدور السياحي لميناء صور	الموقع وسنهولة الوصول اليه
	تحسين مستوى الخدمات الاجتماعية والتعليمية والصحية	تشجيع الاستثمار في القطاع التجاري من أجل جذب الشباب والحدّ من هجرتهم	الكفاءات البشرية
تحسين قدرات السلطات البلدية		تعزيز دور التعاونيات والمؤسسات التجارية	الحيز المؤسساتي
تطوير قدرات السلطات البلدية		ضمان نوعية عالية لخدمات البنى التحتية عبر إجراء الصيانة الدورية	خدمات البنى التحتية

#### إذن لتحقيق خطة تنمية استراتيجية في المنطقة يجب:

أولاً، تنشيط التنمية الإقتصادية للمنطقة والتركيز على تنمية القطاع الزراعي عن طريق البناء على مقومات المنطقة الطبيعية. يتطلّب ذلك معالجة القضايا الهيكلية مثل بناء نظام وشبكات الري في المنطقة وفي نفس الوقت تنظيم استخدام الأراضي.

ثانياً، تحسين مستوى ونوعية الخدمات الإجتماعية والتعليمية والصحية في المنطقة عن طريق تحسين نوعية وكمية الخدمات في مراكز الرعاية الصحية الرئيسية كي تحتوي على خدمات سيارات الإسعاف وعلاج للأمراض المزمنة والاهتمام بالمسنين. وبالإضافة إلى ذلك، تستدعي التنمية الاقتصادية توفر الكفاءات البشرية التي يجب أن تتلقى تعليماً عالياً وتدريباً مهنياً متخصصاً للاستجابة لحاجات المنطقة. إن تحسين نوعية الخدمات الإجتماعية والتعليمية والصحية من شأنها أن تزود البلدات بشكل خاص والمنطقة بشكل عام بالكفاءات البشرية المطلوبة للتنمية بالإضافة إلى تحسين مستوى المعيشة في البلدات مما يساهم في اجتذاب وإبقاء الموارد البشرية وخاصة الشاية منها.

ثالثاً، من ناحية الحيّز المؤسساتي، يجب العمل على إنشاء التعاونيات والجمعيات الأهلية وغرف التجارة حيث ممكن ان تسهل عملية تسويق الانتاج المحلي وفي الوقت نفسه تقوم بتشجيع الراغبين في إنشاء أعمال تجارية جديدة خاصة لدى فئة الشباب. في هذا السياق، من الضروري تنمية وتطوير قدرات السلطات البلدية وتعزيز مواردها المالية والبشرية لزيادة فعاليتها في مجال التنمية في البلدات والبلديات وعلى السلطات البلدية أن تكون مهيّئة من أجل لعب دور فاعل في اجتذاب الاستثمارات لبلداتهم.

رابعاً، الاستفادة من الموقع الجغرافي للمنطقة وجماليتها وسهولة الوصول إليها وارتباطها بالمدن الأخرى، يجب ان يبدأ ذلك بوضع قوانين لتنظيم الأراضي خاصة تلك التي تحمي الاراضي المقابلة للبحر خصوصاً في القليلة – شاطئ الناقورة. ومن المهم أيضاً العمل على تطوير دور مدينة صور السياحي وخاصة دور ميناءها في أي خطة تنمية مستقبلية.

خامساً، التأكد من إجراء الصيانة المستمرة للبنى التحتية من أجل تحقيق مستوى عال للخدمات الاساسية، مما سيؤثر مباشرة على المستوى المعيشي للمنطقة وعلى اجتذاب المستثمرين.

### ملفص عن مشروع تضعيل إعادة الإعمار ضي منوب لبنان

#### ا. معلومات عامة عن المشروع:

#### - الجهات المولة:

- الحكومة الهولندية: ٨٠٠,٠٠٠ يورو
- الحكومة القبرصية: ٥٠٠,٠٠٠ يورو
- الحكومة الفنلندية: ٥٠٠,٠٠٠ يورو

#### - الشركاء:

- إتحادات بلديات صور وبنت جبيل وجبل عامل
  - الجامعة الأميركية في بيروت
    - إتحاد المقعدين اللبنانيين
    - مديرية الشؤون الجغرافية
      - مؤسسة بيت بالجنوب

#### – مدة المشروع:

عامان من أيلول ٢٠٠٧ لغاية كانون أول ٢٠٠٩

#### - النطاق الجغرافي:

٢١ بلدة ضمن ٣ إتحادات بلديات

#### H. أهداف المشروع:

الهدف الأول: تمكين البلديات وإتحادات البلديات من إدارة عملية إعمار المنازل المهدمة.

الهدف الثاني: تفعيل دور الأسر المتضررة في مجال إعادة إعمار منازلها.

الهدف الثالث: تعزيز دور البلديات في التخطيط للنمو العمراني ومواكبته.



#### Ψ. النشاطات الرئيسية للمشروع:

- تقديم الدعم التقني والهندسي للأسر التي تهدمت منازلها نتيجة حرب تموز ٢٠٠٦ من خلال إنشاء ٣ مكاتب فنية ضمن اتحادات البلديات المعنية.
- إنشاء ٣ مراصد محلية ضمن إتحادات البلديات المعنية وذلك لتحسين وتطوير عملية التخطيط الانمائي للمناطق في جنوب لبنان.
- توفير الدعم الفني والمادي للبلديات المعنية لتنفيذ مشاريع للتنمية المحلية في القرى المعنية.
- إعداد دراسات هندسية لمشاريع تساهم في تحسين الخدمات العامة على مستوى الإتحاد والبلديات المعنية.
- تدريب البلديات وتمكينها من إقتراح حلول ممكنة لتحسين مستوى الخدمات البلدية.

#### الإنجازات المحققة:

- توفير خدمات تقنية وهندسية لحوالي ٤,٠٠٠ أسرة متضررة لتسهيل عملية إعادة إعمار منازلها وذلك من خلال تحضير مستندات رخص البناء والتصاميم والخرائط الهندسية إضافة إلى تقديم الإستشارات الفنية.
- إنشاء وتجهيز مكتب فني في كل من الإتحادات الثلاثة وتأليف فريق عمل متخصص ساهم ويساهم في:
- إعداد ملفات تقنية حول الوضع الحالي للخدمات البلدية وإعداد الدراسات الفنية التي تلبي الحاجات الملحّة.
  - بناء قاعدة معلومات تضم عدداً من المؤشرات السكانية والعمرانية والاحتماعية والثقافية والبيئية.
- إعداد دراسة شاملة حول الوضع الانمائي للبلدات المعنية والتحديات التي تواجهها.
  - إمكانية ربط قاعدة المعلومات الموجودة بنظام المعلومات الجغرافية.
  - تمويل مشاريع إنمائية صغيرة الحجم في ٢١ بلدة بناءً على إقتراحات البلديات ( ١٠٠,٠٠٠ كل بلدة).
- تدريب البلديات على أسس وطرق تحسين الخدمات البلدية استناداً إلى الإمكانات المتاحة.